

الانقلاب

بدأ اللبنانيون يعيشون واقعاً إنقلابياً اعتباراً من 2001/8/7، عندما تجاوز بعض السلطة مع بعض العسكر جميع السلطات السياسية والعسكرية، وقاموا باعتقال المعارضين الفعليين لهم ظناً منهم بأنه بإمكانهم إسكات هؤلاء من خلال زجهم في سجونهم التي يحولونها إلى قبور للأحياء.

لقد تابنا بدقة جميع المواقف السياسية التي تلت هذه الموجة من الإجراءات الانقلابية على الدستور والقوانين، والسلطات المسؤولة عن تطبيقها، ولاحظنا أنهم أدركوا المعنى الحقيقي لهذه العملية، وحذروا من وصول معسكري النظام إلى مراكز الحكم، وبالمناسبة نذكرهم بأنهم أدركوا متأخرين جداً هذه الحقيقة بعد أن أكلت جذورهم، والوضع السلطوي في لبنان هو في خانة العسكرة منذ أمد طويل، و تعود بدايته إلى الانقلاب الأول الذي تم في الثالث عشر من تشرين الأول عام 1990 بالاجتياح السوري وأيضاً بغطاء من بعض السلطة وبعض العسكر.

منذ ذلك الحين ماتت الديمقراطية وبدأ الانقلاب بتعيين النواب، ثم بمجلس لا يمثل أكثر من 13 بالمائة من الشعب اللبناني، وبحكومات تنفذ ما يهوس بأذان وزرائها ولا تسمع صراخ شعبيها. ولن نسرّد تفاصيل تأليف الحكومات وتعيين الوزراء، وقد شرحناها مراراً في بيانات مقاطعة الانتخابات النيابية، وقلنا بأن مؤسساتنا أصبحت قبوراً مكّسة وهياكل عظمية توحى فقط ببشاعة الموت، وكنا نفضّل أن نعيش بحكم احتلالي مفروض دون أن تعطيه هذه المؤسسات غطاءه الشكلي.

بالأمس، وبتاريخ الثالث عشر من آب أنهى مجلس النواب دوره كغطاء شكلي واعترف بالانقلاب، كما استسلم رئيس الحكومة وأعلن عجزه عن المقاومة تحت ستار تجنب الانقسام، والانقسام قائم وهو لن يغطي شيئاً ولكنه سيستمر في البقاء لدواع لا نقدّرها، كما لا نفتنح بتبريرها وبوجودها. فالجنون الانقلابي لا يقابل بالخضوع وإعطاء الغطاء له. لقد تم الاعتراف الأول بالسلطة الانقلابية من رئيس الجمهورية السورية، وكان دعماً إسمياً للحدود وسليمان، وما حدث في مجلس النواب يذكّرنا بما حدث في فرنسا في الثامن عشر من برومير السنة الثامنة في تاريخ الثورة الفرنسية، الموافق في التاسع من تشرين الثاني من عام 1799، عندما جاء الانقلابيون وحاول النواب الهرب فسمحوا لقسم منهم بذلك، ولكنهم أبقوا على عدد كافٍ ليتمكنوا من تعديل القانون، ثم طردوهم في ما بعد، هكذا حدث في فرنسا منذ مائتي عام ونيف، وهذا ما حدث في مجلس النواب اللبناني منذ يومين، ويحكم لبنان اليوم باسم الديمقراطية، ولكن بذهنية متخلفة قرنين من الزمن على الأقل عن الفكر الديمقراطي.

اجتماع الرؤساء حول ملذات الطاولة لن يُشبع الشعب اللبناني، وإذا كانت بطونهم تقرب عقولهم فهي أصلاً ليست بعيدة عن بعضها البعض وإن اختلفوا، فهم يختلفون على الشكل وليس على الأساس، يختلفون بمن له حق الواجهة والأولية في تنفيذ التعليمات المصدرة إلى الحكم من الباب العالي.

إنهم يهربون من المشكلة بخلق مشكلة أكبر، وفي النهاية سيكونون آخر ضحاياها بعد أن يوقعوا ضحايا كثيرة. معهم سيكون لبنان عبداً محتلاً مستغلاً، وبدونهم سنجيّه وطناً سيدياً حراً مستقلاً.